حدود الإنفراج فى العلاقات الروسية الأوروبية

(الدبلوماسى، العدد 257 – 258، يوليو/ أغسطس 2017)

د. نـورهان الشيـخ

nourhanelsheikh@feps.edu.eg

مثلت زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين لفرنسا فى 29 مايو تطور هام على صعيد العلاقات الروسية الأوروبية، فقد نجحت الزيارة فى كسر حاجز التواصل بين القيادتين وإذابة الجليد بين البلدين، وأعادت إطلاق العلاقات الروسية الفرنسية بعد ما أثير عن محاولات اختراق روسية للانتخابات الفرنسية واستقبال مارى لوبان فى موسكو، وتأجيل زيارة بوتين لفرنسا قبل رحيل هولاند، والمواجهة بين البلدين بشأن سوريا فى مجلس الأمن. وأكد الرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس بوتين، على أن "الأولوية الأولى لنا هي اجتثاث الإرهاب في سوريا، وإلى جانب عملنا في إطار التحالف الدولى نريد أن نعزز تحالفنا مع روسيا، وبعد ذلك وفيما يتعلق بالانتقال الديمقراطي نريد الحفاظ على دولة سوريا." وأكد ماكرون أن "روسيا لها دور أساسي ولا يمكن بحث القضايا المهمة من دون مشاركتها".

تزامن ذلك مع تصريح هام للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أكدت فيه إن أوروبا لم يعد بوسعها "الاعتماد كليا" على الولايات المتحدة وبريطانيا بعد انتخاب دونالد ترامب وتصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، وأن على أوروبا أن "تناضل من أجل مصيرها"، و"علينا نحن الأوروبيين أن نقرر مصيرنا بأنفسنا." وأوضحت ميركل أنها ترغب في علاقات ودية مع الدولتين إلى جانب روسيا. الأمر الذى أثار تفاؤلا حول إمكانية إنفراج العلاقات الروسية الأوروبية بعد أكثر من ثلاث سنوات عجاف، تدهورت فيها العلاقات بين الجانبين ووصلت إلى أدنى مستوى لها. وإنه يمكن استعادة الدفء فى العلاقات الروسية الأوروبية فى ضوء الروابط العضوية بين روسيا وأوروبا بالنظر لكون روسيا دولة أوروبية وتمثل الأراضي الروسية 40% من مساحة القارة الأوروبية، ويرتبط أمن واستقرار أوروبا بالسياسات الروسية، داخل أوروبا وخارجها فى سوريا.

والواقع إنها ليست المرة الأولى الذى يلوح إنفراج ما فى أفق العلاقات الروسية الأوروبية. فعقب عام عاصف بين الطرفين على خلفية الأزمة الأوكرانية، بدأ العام 2015 بتفاهمات روسية

أوروبية انعكست فى التوصل إلى اتفاق مينسك 2 فى 12 فبراير، الذى مثل خطة لاحلال السلام فى أوكرانيا، وذلك عقب مفاوضات صعبة بين ما يطلق عليه "رباعية النورماندي" التى تضم رؤساء روسيا وفرنسا وأوكرانيا والمستشارة الألمانية. كما دفعت التطورات التى تلت التدخل الروسى فى سوريا نهاية العام، فى 30 سبتمبر، إلى التقارب بين موسكو وأوروبا عامة وفرنسا خاصة، وتعميق التفاهمات والتنسيق المشترك بين الجانبين بهدف القضاء على الارهاب واستعادة الاستقرار فى سوريا من أجل بتر أذرع الارهاب التى تهدد فرنسا وأوروبا، وإيجاد مخرج لقضية اللاجئين التى أصبحت كابوس يهدد الوحدة الأوربية ذاتها. وكانت زيارة الرئيس الفرنسى فرانسوا هولاند لموسكو أواخر نوفمبر 2015 ثم زيارة وزير الدفاع الفرنسى جان إيف لودريان التى أعقبتها لروسيا، واتفاق البلدين على تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن "داعش" وتنسيق العمليات فى سوريا مؤشر قوى على تقاطع الأهداف والمصالح بين الجانبين.

عزز من هذا التوجه فى حينه، تأكد وزير الدولة بوزارة الخارجية الالمانية، ماركوس إديرير، أن "منظومتي الأمن لروسيا ولأوروبا لا يمكن إقامتهما منفصلتين عن بعضهما، مشددا على حاجة الجانبين لحوار يؤدي إلى مستقبل واعد"، وذلك خلال مشاركته في مؤتمر "العلاقات الألمانية الروسية بعد 25 عاما من توقيع اتفاقية "4 + 2" الخاصة بتوحيد الألمانيتين فى 25 سبتمبر 2015. كذلك، تأكيد وزيرة الدفاع الإيطالية، روبرتا بينوتي، على أن عدم وجود حوار مع روسيا مشكلة في حد ذاته، مضيفة أن غياب الحوار مع موسكو بشأن سوريا وملفات أخرى، مصدر قلق للدول الأوربية الأعضاء بحلف شمال الأطلسي (الناتو). وأكد مارجاريتيس سكيناس المتحدث باسم المفوضية الأوروبية على حاجة الاتحاد الأوروبي إلى علاقات شراكة استراتيجية مع روسيا. "وأن للولايات المتحدة مصلحة خاصة بها، أما الاتحاد الأوروبي فيجب أن يكون له مصلحة استراتيجية خاصة به فيما يخص العلاقات مع روسيا، وأكد أن أوروبا بحاجة إلى روسيا كشريك."

هذا فضلاً عن المصالح الاقتصادية الهامة التى تربط موسكو وعدد من دول الاتحاد الأوروبى وأدت إلى تعالى الأصوات الأوروبية المطالبة بضرورة تحسين العلاقات مع روسيا نتيجة الأضرار التى لحقت باقتصادات هذه الدول بسبب العقوبات الجوابية التى فرضتها موسكو على أوروبا والتى تضمنت حظر استيراد المواد الغذائية والمنتجات الزراعية من الدول التي انخرطت في العقوبات ضدها، وقدرتها وزارة التنمية الاقتصادية الروسية بنحو 100 مليار دولار خسائر للاتحاد الأوربى مقابل ما بين 20 و25 مليار دولار خسائر لروسيا. ويعد القطاع الزراعي اليونانى الأكثر تضرر نظراً لأن المنتجات الزراعية اليونانية تشكل أكثر من 40% من صادرات اليونان إلى روسيا، ويستأثر السمك اليوناني نحو 35% من السوق الروسية، وتعتبر

الأخيرة من أهم أسواق تصريف الفواكه المعلبة في اليونان كالخوخ والدراق، وتستوعب حوالى 60% من إنتاج الخوخ اليونانى ونصف إنتاج الخوخ الكيوي و90% من إنتاج الفراولة فى اليونان وكلها محاصيل قصيرة العمر لا يمكن تخزينها لفترات طويلة، مما دفع رئيس الوزراء اليونانى إلى زيارة موسكو والبحث عن مخرج لإستئناف العلاقات التجارية معها وتأكيد عدم ارتياحه لموقف الاتحاد الأوروبي من العقوبات ضد روسيا.

كما حذر رئيس غرفة التجارة النمساوية كريستوف لايتل، من تأثر اقتصاد النمسا بالسلب نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا والعقوبات الروسية المضادة، مركزاً إلى معاناة قطاع الزراعة وتراجع صادرات النمسا إلى روسيا من المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية بواقع 10% وتكبد خسائر مادية أولية بقيمة 500 مليون يورو. وتحتل روسيا المرتبة العاشرة على قائمة أهم الدول تجاريا بالنسبة للنمسا، ويرتبط مصير نحو 55 ألف وظيفة في النمسا بشكل مباشر أو غير مباشر بحركة التجارة مع روسيا، وتصدر نحو 1200 شركة نمساوية منتجاتها المختلفة إلى السوق الروسية بقيمة تصل إلى 3,5 مليار يورو، كما تستورد النمسا في المقابل من روسيا بترول وغاز طبيعي بقيمة 3,2 مليار.

ولكن تظل الصعوبات التى تواجه العلاقات الروسية الأوروبية أعقد وأعمق من أن يتم تجاوزها بقمة روسية فرنسية أو تصريحات ألمانية. ومازالت الأبعاد الاستراتيجية والأمنية تباعد بين الطرفين رغم المصالح المشتركة، وتعالى بعض الأصوات الداعية لضرورة التنسيق والتعاون مع روسيا، ويمكن بلورة هذه التعقيدات فى مجموعتين أساسيتين من التحديات.

أولهما، استمرار تناقض مواقف الطرفين من الأزمة الأوكرانية رغم اتفاق مينسك. فقد أدت الأخيرة إلى شرخ عميق فى العلاقات الروسية الأوربية، بعد أن كانت الأخيرة قد وصلت لمستويات غير مسبوقة من الشراكة والتنسيق الاستراتيجى. وتجاذبت الاتحاد الأوروبى ضغوطات داخلية ودولية عدة فى علاقته بموسكو، عُلقت على إثرها مشاركة روسيا في مجموعة الثماني بعد ضمها شبه جزيرة القرم الأوكرانية، وعلى مدى عام 2014 فرض الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة أربع حزم متتالية من العقوبات على روسيا، لم يسبق لها مثيل حتى فى زمن الحرب الباردة، وذلك في مارس وأبريل ويوليو وسبتمبر، بهدف الضغط عليها لتغيير موقفها من تطورات الأحداث فى أوكرانيا خاصة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، ودعمها لجمهوريات شرق أوكرانيا فى مواجهة حلفاء الغرب فى كييف.

وقد استهدفت العقوبات ثلاث قطاعات رئيسية فى الاقتصاد الروسي هي الطاقة وصناعة الأسلحة والقطاع المالي، وشملت مؤسسات عدة فى هذه المجالات منها أكبر ثلاث شركات

روسية للتصنيع العسكري، والشركات الكبرى العاملة في قطاع الوقود والطاقة منها "غاز بروم" كبرى الشركات الروسية و"روس نفط" أكبر منتج للنفط في روسيا و"نوفاتيك" ثاني أكبر منتج للغاز، وجميع البنوك الكبرى تقريبا التي تزيد فيها حصة الدولة عن 50%. كما طالت رجال أعمال وشخصيات روسية سياسية بارزة تم حظر منحهم تأشيرات دخول إلى دول الاتحاد الأوروبي، وتجميد جميع أصولهم المالية وأملاكهم إن وجدت في دول الاتحاد. وكرد فعل أصدر الرئيس الروسى فلاديمير بوتين مرسوماً يتضمن حظر استيراد المنتجات الزراعية والمواد الخام والأغذية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى وكندا والنرويج وأية دولة قررت فرض عقوبات ضد هيئات أو شخصيات روسية. والاستعاضة عنها ببدائل من دول آسيا الوسطى وأذربيجان وصربيا ومصر والمغرب وتركيا وإيران ودول أمريكا اللاتينية، إلى جانب تشجيع المنتجين المحليين فى روسيا للتوسع فى انتاج المواد التى تم حظر استيرادها.

ومازالت هذه العقوبات سارية بحق موسكو، بل وأكدت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى خلال قمتها الأخيرة فى مايو الماضى، استعدادها لفرض عقوبات إضافية على روسيا، مشيرة إلى "مسؤوليتها" في النزاع الأوكراني، وإلى أن "العقوبات يمكن أن ترفع عندما تنفذ روسيا التزاماتها المرتبطة باتفاقات مينسك للسلام"، وجدد البيان الختامي للقمة تنديده بـ"الضم غير القانوني للقرم." فى الوقت الذى تعتبر فيه موسكو ضم القرم إجراء نهائى غير قابلة للطرح أو المناقشة.

ثانيها، استمرار التوتر فى علاقة روسيا بحلف شمال الأطلسى الذى يعتبر الاتحاد الأوروبى ساحة عملياته الأساسية والقوام الرئيسى لعضويته إلى جانب الولايات المتحدة. ورغم إن قادة الحلف ينفون تماماً سعيهم للتصعيد مع روسيا، ويؤكدون إن ما يتخذونه من خطوات هى لضمان أمن حلفائهم فى مواجهة التهديدات الروسية، إلا إن التطورات على الساحة الأوروبية تشير إلى عودة أوروبا، خاصة شرقها، إلى لهيب المواجهة بين الناتو وروسيا. وذلك فى ظل سعى الولايات المتحدة للحفاظ على مكتسبات انتصارها فى الحرب الباردة، وتمديد نفوذها بعد تراجع النفوذ الروسى فى أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتى، وعرقلة العودة القوية لموسكو كفاعل دولى وإقليمى لا يمكن تجاوزه أو المساس بدوائر أمنه القومى ومصالحه فى أوروبا، فى وقت تعتبر فيه موسكو نفسها المعنى الأساسى بالأمن والاستقرار الأوروبى باعتبار روسيا جزء من أوروبا وإمتداد طبيعى لها.

فمنذ أبريل من العام الماضى يتخذ الناتو حزمة من الإجراءات تتضمن تعزيز تواجده العسكرى ونشر قواته فى منطقة البلطيق وشرق أوروبا لمواجهة ما يعتبره الحلف "سياسة روسيا

العدوانية"، ويواصل الحلف تمدده باتجاه روسيا وتم فى 5 يونيو قبول عضوية جمهورية الجبل الأسود لتكون العضو الـ29 للحلف، رغم أنها دولة صغيرة المساحة (13,8 ألف كم2)، وقدراتها العسكرية محدودة للغاية ولا تضيف للحلف أو ترسانته حيث يبلغ قوامه جيشها 2000 فرد فقط، إلا إن تمسك الناتو بانضمامها جاء لاعتبارات استراتيجية نظراً لموقعها المتميز فى قلب منطقة البلقان، وكونها تطل على البحر الأدرياتيكى، أحد أفرع البحر المتوسط، وبانضمامها للحلف يصبح البحر بحيرة للناتو، وذلك بعد أن سبق وانضمت الدول الأخرى ذات الشواطئ الممتدة عليه، وهى كرواتيا وألبانيا، إلى الناتو عام 2009. كما إن انضمامها يستأصل أى نافذة محتملة للنفوذ الروسى فى المنطقة عبر صربيا. ويرحب الحلف بانضمام مقدونيا، وجورجيا وأوكرانيا، فيما تعتبره روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومى، وخرقاً للوثيقة "التأسيسية روسيا – الناتو" التى تم إبرامها في باريس عام 1997، وتنص على أن لا يقوم الحلف بالدفاع الجماعي عن أعضائه من خلال النشر المستمر لقواته القتالية في الدول المنضمة حديثاً له.

وفى رد فعل قامت موسكو بتعزيز القوات الروسية على المحور الغربي وتكثيف وجودها العسكرى فى كالينينجراد الروسية التى تمثل جيب ممتد فى العمق الأوروبى وفى منطقة البلطيق، من خلال نشر ثلاثة ألوية مجهزة بالكامل في المنطقة، ومنظومات "إس–400"، وصواريخ بالستية من طراز "اسكندر–م".

إنها حلقة مفرغة من التصعيد يدور فيها الناتو ومعه الاتحاد الأوروبى وروسيا، ويحبس الجميع، داخل أوروبا وخارجها، أنفاسهم مترقبين ما يمكن أن تؤدى إليه هذه الإجراءات التصعيدية من الجانبين، وفى الأذهان سؤال ملح حول مدى إمكانية كسر هذه الحلقة واستعادة الثقة بين الطرفين، ومن أين تأتى الخطوة الأولى فى هذا الصدد.